

هل صحيح ابن خزيمة مقدم على صحيح ابن حبان؟

فالذي يظهر من نظرة العلماء المتقدمين للكتابين أنهم يقدمون صحيح ابن خزيمة على صحيح ابن حبان، وبذلك صرح السيوطي صراحة وعليه درج الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - كما سبق ذكره عنه.

تقديم الشيخ شعيب الأرنؤوط لابن حبان على صحيح ابن خزيمة:

...وقد خالف في ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط محقق صحيح ابن حبان، وذكر في مقدمة تحقيقه لهذا الصحيح كلاماً مقتضاه أنه يقدم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة، وأنا لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا. ...فيقول ما نصه:

... "إن ما ذهب إليه السيوطي لا يسلم له، إذ إن صنيع ابن خزيمة هذا يدل على أنه أدرج في صحيحه أحاديث لا تصح عنده ونبه على بعضها ولم ينبه على بعضها الآخر، ويتبين ذلك بجلاء من مراجعة القسم المطبوع من صحيحه، ففيه عدد غير قليل من الأسانيد الضعيفة، بالإضافة إلى أن عدداً لا بأس به من أحاديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن، فأين هو من صحيح ابن حبان الذي غالب أحاديثه على شرط الصحيح...".

... ثم أخذ يسهب في الكلام إلى أن قال:

... "إن صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليزاحم بعض الكتب الستة وينافس بعضها في درجاته" أهـ.

التعليق على كلام الشيخ شعيب الأرنؤوط: ...والحقيقة أن موقفنا من هاتين النظرتين - سواء تقديم ابن حبان أو تقديم ابن خزيمة - ينبغي أن يكون موقف الناقد المستبصر، فالشيخ شعيب الأرنؤوط عنده تساهل في التصحيح، ويعرف ذلك من سير منهجه، فحكمه على غالب أحاديث ابن حبان أنها على شرط الصحيح، هذا حكم فيه نظر، ومن الظلم لابن خزيمة - رحمه الله - أن يحكم على كتابه بهذا الحكم، وليس في أيدينا منه سوى الربع فقط، أما الباقي فإنه مفقود.

... فالأولى أن يكون هناك دراسة فيها مقارنة بين هذا الموجود من صحيح ابن خزيمة وما يقابله من نفس الأبواب من صحيح ابن حبان، فيستبعد ما اتفقا على إخرجه من الحديث وينظر فيما زاده كل منهما على الآخر، وفق قواعد أهل الاصطلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ابن خزيمة - رحمه الله - يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يعرف بعدالة ولا جرح، وأما ابن حبان فإنه يصحح حديث الراوي الذي بهذه الصفة ويوافقه عليه شعيب الأرنؤوط، فهذا يعتبر تغييراً منهجياً عندهم.

... فابن خزيمة استبعد أحاديث يمكن أن يخرجها في صحيحه، لو خرجها لأصبحت جملة الصحيح - بناء على نظرة ابن حبان وشعيب الأرنؤوط - كبيرة، ولكن ابن خزيمة يستبعدها لأنه لا يرى تصحيح حديث من لا يعرف بعدالة ولا جرح وإذا خرج شيئاً من هذه الأحاديث على قلتها فإنه ينص على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة.

...ومن ثم ننظر في عدد الأحاديث المنتقدة على كل منهما - على ابن خزيمة وعلى ابن حبان-، ومن خلال ذلك نحكم أي الكتابين أرجح، وأيهما أصح حديثاً.

تتبيه هام حول الأحاديث المنتقدة على ابن خزيمة: ...مع التتبيه أيضاً إلى أن بعض الأحاديث المنتقدة عن ابن خزيمة لا يلزم ابن خزيمة فيها لازم؛ لأن منها أحاديث يتوقف في الحكم عليها بالصحة، ويبين السبب، وبعضها يظهر له فيها علة فيما بعد، لم يتنبه لها حال إخراجها للحديث، وبعضها يعرف هو ضعفها وإنما أخرجها لكون هذا الحديث صح لديه من غير هذا الطريق، وبعضها يوردها قصداً لكونها معارضة بعض ما يذهب إليه ثم يعلاها.

أمثلة للأحاديث التي توقف فيها عن الحكم بالصحة وبيان السبب:

...فمن أمثلة ما توقف عن الحكم عليه بالصحة وبين السبب: أنه أخرج حديثاً في صحيحه (20) من طريق عاصم بن عبيد الله ثم قال: "أنا بريء من عهد عاصم"، ثم نقل عدة أقوال للعلماء فيه.

...وأخرج حديثاً (21) من طريق معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع\*. ثم قال: "أنا أبرأ من عهد هذا الإسناد لمعمر".

...وأخرج حديثاً (22) من طريق كليب بن زهال الحضرمي عن عبيد بن جبير، ثم قال: "لست أعرف كليب بن زهال\*\* ولا عبيد بن جبير\*\*\*، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة".

...والأمثلة على هذا كبيرة جداً في كتابه.

أمثلة للأحاديث التي أخرجها وظهرت له علة فيما بعد:

...ومن أمثلة الأحاديث الأخرى التي ظهرت له علتها فيما بعد:

...الحديث الذي أورده قبل قليل من رواية الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة: نبه ابن خزيمة على أنه لم يكن تنبه لعله هذا الحديث حينما أورده، وبين بعد ذلك أن هناك واسطة بين الأعمش وأبي وائل.

...ومن أمثلة ذلك أخرج حديثاً (23) من طريق موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة ثم قال: "غلطنا في إخراج هذا الحديث لأن هذا مرسل؛ موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه".

...فبين أنه غلط حينما أخرج حديث الابن وإنما الذي سمع من أبي هريرة هو أبوه.

أمثلة للأحاديث التي أخرجها لصحة متنها وهو يعلم ضعفها: ...وأما ما عرف ضعفه هو، وأخرجه لكون

المتن صحيحاً من غير هذا الطريق، أنه أخرج حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" (24)، أخرج من طريق

ثوبان - رضي الله عنه-، ثم أخرج عقبه من طريق الحسن البصري عن ثوبان ثم قال: "الحسن لم يسمع من

ثوبان"، ثم قال: هذا الخبر - خبر ثوبان - عندي صحيح في هذا الإسناد - بمعنى أنه أخرج هذا الحديث

من طريق الحسن البصري عن ثوبان-، مع العلم بأن الحسن لم يسمع من ثوبان؛ لأن هذا الحديث صحيح

من الطريق الأولى، فهذه الطريق تعتبر متابعة، ولا يعتبر هذا الحديث لازماً لأن خزيمة، على أنه أخرج حديثاً في سنده انقطاع.

أمثلة للأحاديث التي أخرجها لكونها عارضت ما ذهب إليه:

...وأما ما يورده قاصداً لكونه عارض بعض ما يذهب إليه، فمن أمثله أنه بوب في كتاب الصيام في صحيحه باباً فقال فيه: "باب ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم جميعاً" (25)... ثم أورد ما لديه من أدلة في ذلك، وأخذ يناقش القائلين بخلاف هذا القول، ويورد أدلتهم ويتكلم عنها.

...ومن جملة الأدلة التي أوردتها للمخالفين له حديث: "ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة، والقيء،

والحلم" (26). أورده من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أعله فقال: هذا الإسناد غلط ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبوسعيد، وعبدالرحمن بن زيد\* ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من حفاظ أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد... إلى آخر كلامه - رحمه الله -.

...فهذا الحديث لم يورده ابن خزيمة لأجل أنه صحيح محتج به، وإنما أورده لإعلاله وإبطال حجة المخالف.

...فالحاصل أن ابن خزيمة - رحمه الله - غلط عليه بعض الناس غلطاً كبيراً وألزمه بما لا يلزم.

غلط الحافظ ابن حجر على ابن خزيمة: ...ومن أمثلة غلطهم عليه أنه أخرج حديثاً من طريق ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أفطر يوماً من رمضان في غير رخصة رخصها الله، لم يقضه عنه صوم الدهر" (27).

...الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ذكر هذا الحديث في الفتح (28)، وقال: صححه ابن خزيمة، ثم أخذ يذكر علل هذا الحديث.

...وهذا غلط من الحافظ على ابن خزيمة، فإن ابن خزيمة لم يصحح الحديث، وإنما قال: "إن صح الخبر

فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه". هو إذا متوقف عن الحكم على هذا الحديث بالصحة حينما قال: "إن صح الخبر".

...ومع هذا فلسنا نبرئ ابن خزيمة من الوقوع في الوهم والخطأ، بل كل يخطئ، لكن ليس الأمر كما ذكر

عنه، وإلا فالوهم يقع له كما يقع لغيره من البشر؛ لأنهم غير معصومين، ولكن من نظر إلى كلامه وشرطه وتحريه علم أنه - رحمه الله - كان حريصاً على أن لا يقع له شيء من التساهل أو الوهم.

ثناء الحافظ الذهبي عليه (29):

...قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: "كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال، فقال فيما رواه عنه أبو بكر محمد

بن جعفر شيخ الحاكم: لست أحتج بشهر بن حوشب ولا بحريز بن عثمان لمذهبه (30)، ولا بعبد الله بن عمر

- ليس الصحابي وإنما أحد الرواة المضعفين، - ولا ببقية - يعني ابن الوليد-، ولا بمقاتل بن حبان، ولا

بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بابن يزيد بن أبي زياد، ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان، ولا بأبي معشر نجيح - يعني السعدي -، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا بقابوس بن أبي ظبيان... ثم سمي خلفاً دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد" أه.

...كأنه يبين أن هؤلاء الذين احتج بهم غير واحد واجتنب ابن خزيمة تخريج حديثهم في صحيحه - هذا يدل على شدة تحريه.

ملخص منهج ابن خزيمة في صحيحه: ...وقد قال ابن خزيمة - رحمه الله - في صحيحه(31) "المختصر من المختصر من المسند- عن النبي صلى الله عليه وسلم، على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً(32)، إما لشك في سماع راو ممن فوّه خبراً، أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإننا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علتة فيغتر به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب" أه.

...فهذا الكلام من ابن خزيمة - رحمه الله - يمثل منهجه في هذا الكتاب، وبه يتضح غلط من زعم أن ابن خزيمة كابن حبان يصحح لمن لا يعرف بعدالة ولا جرح؛ فابن خزيمة يتوقف عن ذلك كما هو ظاهر من منهجه في هذا الكتاب في مواضع عديدة، حيث يقول: "إن صح الخبر فإني لا أعرف فلاناً بعدالة ولا جرح"، وهذه في الحقيقة تعتبر ميزة عظيمة لكتابه على كتاب ابن حبان.

دقته - رحمه الله - في تعقبه للأحاديث:

...ومن دقته - رحمه الله - تعقبه للأحاديث بما يزيل اللبس على المطلع على كتابه، فمثلاً حين أخذ في ذكر الأدلة التي تتعلق بالحجامة للصائم، وحتى لا يقال: إنه ذكر الحديث في كتابه فهو صحيح إذا على شرطه - نبه على ذلك فقال(33): "فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب".

...وقد يورد ابن خزيمة إسناداً فيه راو يعلم هو أنه ثقة، ولكنه يخشى أن يقف عليه من لا يعرف ثقته فيتهمه بالتساهل، فنجده - رحمه الله - يورد بإسناده عن بعض الأئمة ما يفيد ثقة ذلك الراوي.

...فمن أمثلة ذلك أنه أخرج حديثاً(34) من طريق عبدالله بن أبي جعفر، ثم ذكر بإسناده عن الليث بن سعد - رحمه الله - أنه قال: "سمعت يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر - وهما جوهرتا البلد - يقولان: فتحت مصر صلحاً".